مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 02- جوان 2021

OEB Univ. Publish.

كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية من حيث العائد والمخاطرة
(دراسة مقارنة بين بنك البركة والبنك الوطني الجزائري)

Efficiency of conventional and Islamic banks in terms of return and risk (a comparative study between Al Baraka Bank and the National Bank of Algeria)

ميمونة داودي
جامعة وهران2، الجزائرmimouna.daoudi@univ-oran2.dz

تاريخ التسليم: 2020/07/04، تاريخ المراجعة: 2020/09/01، تاريخ القبول:2020/10/21

ملخص

شهدت الصناعة المصرفية تحولات وتطورات عالمية ومحلية، ومرد ذلك إلى احتدام المنافسة وظهور كيانات مصرفية جديدة، وظهر في الأفق العمل المصرفي الإسلامي، على النحو الذي أثر على أداء البنوك التقليدية ونتائجها التشغيلية، وتهدف هذه الورقة إلى قياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الجزائر، وأستند في إعداد هذه الدراسة إلى معطيات التقارير السنوية التي تمتد من سنة 2002 إلى 2018 لبنك تقليدي وهو البنك الوطني الجزائري وبنك اسلامي وهو بنك البركة الجزائري وذلك لمقارنة أدائهما في البيئة المصرفية الجزائرية باستخدام طريقة العائد والمخاطرة، لنخلص في الاخير إلى استنباط نقاط القوة والضعف في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، مؤشرات الأداء المالي، العائد، المخاطرة، بنوك تقليدية.

Abstract

The banking industry has witnessed global and local transformations and developments, this is due to the intensification of competition and the emergence of new banking entities, and Islamic banking appeared on the horizon, as it has affected traditional bank performance and its operating results. The objectives of this paper are to measure and evaluate the performance of Islamic and traditional banks operating in Algeria. The preparation of this study was based on data for the annual reports, that extend from 2002 to 2018 for a traditional bank which is the National Bank of Algeria, and an Islamic bank which is Al Baraka Bank of Algeria, This is to compare their performance in the Algerian banking environment through the using of the yield and risk method . In the end, we conclude Points of strength and weakness of Islamic banks compared to traditional banks in Algeria.

Key words: Islamic banks, financial performance indicators, return, risk, traditional banksand Medium-sized industrial enterprise.

.مقدمة:

تنبثق أهمية دراسة البنوك التقليدية والإسلامية على حد السواء على المستويين المحلي والدولي من دورها الفعال في الاقتصاديات المختلفة لأن البنوك هي المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد القومي وتلعب البنوك بنوعيها التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية، حيث تربط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام الفائدة والقاعدة الإقراضية في استقطاب أموال المودعين، في حين المصارف الاسلامية ترتكز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية، ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كون الأداء المصرفي يمثل المؤشر الحقيقي لمدى ممارسة البنوك لنشاطها، والتأثر المباشر لمستوياته، والتي تسهم فيه سياسات الإصلاح المتبعة من طرف السلطات النقدية والمالية في الجزائر.

اشكالية البحث:

ما مدى الكفاءة المالية للبنوك الاسلامية الجزائرية مقارنة والبنوك التقليدية؟

فرضيات البحث:

– تتعرض البنوك سواء التقليدية أو الاسلامية إلى مخاطر عديدة، لكن الاختلاف يكمن في درجة المخاطرة لوجود الضمانات على القروض في البنوك التقليدية.

– البنوك التقليدية أكثر مقدرة على إدارة مخاطرها لاستخدامها للوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

_ ابراز المفاهيم الأساسية لمؤشرات العائد والمخاطرة وكيفية إدارتها.

_ ابراز الأنواع المختلفة للعائد والمخاطرة وطرق قياسها في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.

_ ابراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في إدارة الأداء المالي ومؤشرات المخاطرة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.

منهجية البحث:

لدراسة مشكلة البحث والإجابة على التساؤلات المتعلقة بها سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف في الجانب النظري من الدراسة، والمتعلق بمؤشرات العائد والمخاطرة في تقييم أداء البنوك، في حين تم الاعتماد على أداة التحليل في الجانب التطبيقي بما يتوافق مع طبيعة الدراسة المتمثلة في المقارنة بين بنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج العائد والمخاطرة حلال الفترة 2002 إلى 2018 وذلك بالاعتماد على ما توفر لنا من معلومات عن البنكين من خلال تقاريرهما السنوية المنشورة على موقعهما الالكتروني، وسيتم الاستعانة ببرنامج معالجة الجداول EXCEL

الدراسات السابقة:

– **دراسة** قدي عبد المجيد، بلقصور روقية، "**تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 2009–2015**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة وتأثير المخاطر المالية على نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي الجزائري للفترة 2009–2015 باستخدام نماذج البانل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر السيولة ، ومخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية، بينما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على رأس المال ومخاطر الفائدة غير الدالة إحصائيا.

– **دراسة** موسى عمر المبارك أبو محيمد، "**مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2011، توصلت الدراسة الى أن البنوك الاسلامية تتعرض لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر البنوك التجارية، وأن جميع الصيغ يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل.

2. العائد والمخاطرة في البنوك

تستخدم مؤشرات العائد والمخاطرة في تقييم أداء البنوك التقليدية بقصد الكشف عن نقاط القوة الضعف في أدائها، كما تعتبر هاته المؤشرات من أهم المؤشرات المالية الأداء المالي للبنوك.

1.2 مؤشرات العائد:

تعتبر مؤشرات العائد من المؤشرات المالية الهامة المستخدمة في عملية تقييم أداء البنوك.

1.1.2 تعريف العائد:

يعرف العائد على أنه: المقابل الذي يطمح المستثمر للحصول عليه مستقبلا نظير استثمار أمواله.

يقصد بالعائد العائد المباشر المتمثل في قيمة الفائدة مضافا إليه أي عائد غير مباشر يرتبط بتقديم القرض، كالعائد الناجم من استثمار الرصيد المعوض الذي قد ينقص عليه عقد الإقراض، أو العائد الناجم عن رضا العميل عن البنك والذي قد ينعكس عن حجم ودائعه المصرفية مما يزيد من الطاقة الاستثمارية للبنك (الهندي 1997، 231).

2.1.2 أدوات قياس الأداء وفقا لمؤشرات العائد:

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفدين من تقارير الأداء، وكون عملية تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث

الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، وتستخدم عدة نسب لقياس العائد في البنوك التقليدية منها:

1.2.1.2 العائد على حق الملكية ROE = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

أعتبر مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الو م أ من طرف دافيد كول كإجراء لتقييم أداء البنوك، (Almazari 2011, 50) وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل، ويحسب هذا المؤشر بضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (يتم قياسه بمجموع اصول البنك في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية، بمعنى أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية)، ويساوي هذا المؤشر صافي الدخل مقسوما على إجمالي حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني ان البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد من الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح. (قريشي 2004، 90–91)

2.2.1.2 العائد على الأصول ROA = صافي الدخل / إجمالي الأصول (عبد العال 2001، 81).

هو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثماراتهم لأموالهم (الشبيب 2007، 109–110)، فهو يعتمد بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية (سلطان 2005، 471)، كما يعد معدل العائد على الأصول مقياسا كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل (شعوبي 2015، 34)، ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بالعائد على الأصول ROA من خلال مضاعف حق الملكيةُ EM حيث أن الأخير يساوي: العائد على حق الملكية= (صافي الدخل / إجمالي الأصول)× (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية).

اي: EM * ROA

3.2.1.2 معدل هامش الربح PM :

يعتبر من مقاييس الربحية الرئيسية (علاء 2012، 149) يقيس قدرة كل وحدة نقدية من الخدمات المقدمة أو المستثمرة على تحقيق الربح، ويعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

يمكن تحليل العائد على الأصول إلى هامش الربح لمنتج البنك التقليدي ومنفعة الأصول كما يلي:

معدل هامش الربح PM= صافي الدخل / إجمالي إيرادات

حيث يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما كبر هاش الربح يدل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب. (Ch moyer, J. Mcguigan, R. Rao 2007, 113)

4.2.1.2 معدل منفعة الأصول:

ويسمى استعمال الأصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي انتاجية الأصول، يعد من أهم مؤشرات قياس النشاط مدى فاعلية استخدام الموارد المالية داخل المنشأة مدى كفاءة في إدارة الأصول:

منفعة الأصول= (دخل الفائدة/ إجمالي الأصول) + (الدخول الأخرى بخلاف الفوائد/ إجمالي الأصول) (Bill.Rees 1990)

5.2.1.2 الرفع المالي:

يعرف بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات البنك من أجل تمويل احتياجاته المالية، وهي إحدى نسب هيكل رأس المال والمتمثلة في إجمالي الأصول على حقوق الملكية (علاء 2012، 149)، وتزداد درجة الرفع المالي كلما ازادا اعتماد البنك الاسلامي على استخدام أموال الغير لتمويل رأسمالها المستثمر من تحقيق دخل مرتفع للمساهمين (عبدالله 2015، 273)، وتكون هذه النسبة في صالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزامات.

6.2.1.2 معدل الرفع المالي EM = إجمالي الأصول / حق الملكية

ويؤثر الرفع المالي على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول والتي تساهم في تحيد العائد على حق الملكية الخاص بالبنك. (عبد العال 2001، 83)

2.2.مؤشرات المخاطرة

1.2.2 تعريف المخاطرة:

تعرف المخاطرة بأنها خطر، أو مجازفة، أو التعرض إلى الخسارة، أو ضرر وهكذا، فالمخاطر تشير الى فرصة أو وقوع حدث غير مربح.

أما المخاطرة في المفهوم المالي فإنها تشير الى تقلب العوائد وعدم استقرارها او التقلبات في القيمة السوقية للبنك، لذلك بإمكاننا أن نقول ان المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث أن كل مؤسسة أو بنك يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير مؤكدة أي ينبغي معرفة فهم المخاطر أي أن المخاطر ضمن الاطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك (الشمري 2009، 189).

2.2.2 أدوات قياس الأداء وفقا لمؤشرات المخاطرة:

1.2.2.2 مخاطر الائتمان:

يستخدم هذا المؤشر في حساب المخاطر الائتمانية التي تعتبر ذات أهمية بالغة، حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهيمن عن الدفع يمكن أن يتولد عن خسارة كبيرة ، وتنسب المخاطر الائتمانية إلى تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني احتمال التخلف عن السداد يزداد (شهد 2013، 69)وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض اكبر هذه الأنواع التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان. (جبر 2007، 321)

وتحسب وفق العلاقة التالية:

مخاطر الائتمان =[مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض]

وتركز قياس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة.

2.2.2.2 مخاطر السيولة:

يقيس هذا المؤشر مخاطر السيولة التي تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت اجالها (عبد العال 2003، 197)، وتكون أكثر شدة بالنسبة للبنوك الاسلامية وذلك لعدم قدرتها على الاقتراض بفائدة من البنوك أو من حتى من البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، إضافة الى عدم جواز بيع ديونها الا بقيمتها الاسمية وأمام هذه الأسباب تصبح البنوك الاسلامية عرضة لمخاطر السيولة بشكل أكبر، وبتعاظم خطر السيولة فيما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحوبات الودائع ولا يستطيع البنك الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية ويتم التعرف على السيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل أصول نقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر. (عبد العال 2001، 72)

مخاطر السيولة=[نقديات(لدى البنك المركزي + لدى البنك + CCP) + أصول غير نقدية شديدة السيولة /(إجمالي الودائع + المستحق للبنوك وللبنك المركزي)]× 100

3.2.2.2 مخاطر معدل الفائدة:

يتمثل في قسمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الأصول، أو من خلال قسمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الخصوم، والبنوك الاسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة لأنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن في الحقيقة أن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في ايرادات المؤسسات المالية الاسلامية لأنها تستعمل سعرا مرجعيا لتحديد تكاليف استثماراتها المختلفة (حبيب 2003، 65).

خطر معدل الفائدة= الأصول الحساسة / إجمالي الأصول

أو: الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

4.2.2.2 مخاطر التشغيل:

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغيير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة كما هو متوقع ، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشاة ، وهكذا فان مخاطر التشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي تستخدمها البنوك لذلك فان نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقيم المنتجات والخدمات كفء، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

مخاطر التشغيل= إجمالي المصاريف – مصاريف اليد العاملة / عدد العمال (جبر 2007، 323).

5.2.2.2 مخاطر رأس المال أو السداد الالتزامات:

تمثل مخاطر رأس المال في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وتعجز الشركة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق الملكية السالبة، وتتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فان مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول ويلاحظ أن البنك الذي يملك حقوق الملكية تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أما انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من البنك الذي يمتلك 6 % فقط من الأصول كحق الملكية (اسعد 2013، 343).

ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

مخاطر رأس المال = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول.

3.تحليل تطورات مؤشرات الأداء المالي

بعد أن تم التطرق سابقا إلى التعرف عينة محل الدراسة، سنتطرق الى الأدوات المستخدمة في الدراسة والنتائج وتحليلها ومناقشتها، من خلال تقييم الأداء المالي للبنوك وذلك باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة.

1.3 تحليل تطورات مؤشرات الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري:

1.1.3 حساب مؤشرات العائد لبنك الوطني الجزائري:

سيتم حساب العائد لبنك الوطني الجزائري وفق لمؤشرات العائد.

1.1.1.3 حساب نسبة العائد على الأصول:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب العائد على الأصول للبنك خلال الفترة (2002 –2018) (التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2002_2018)) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: تطور العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

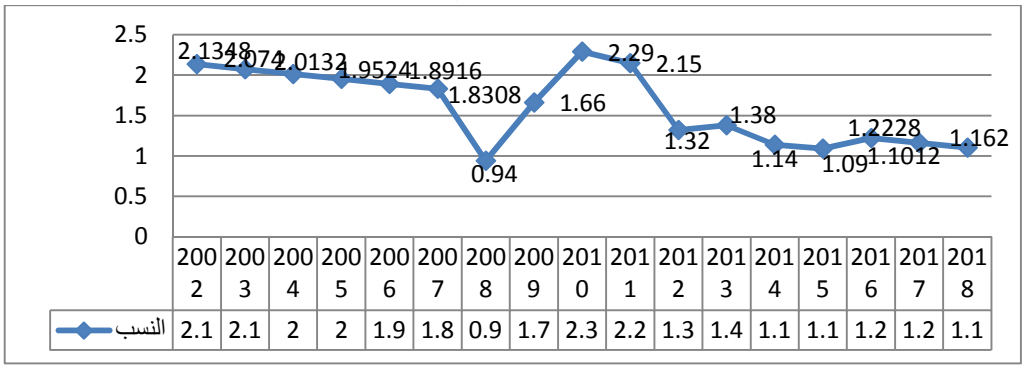

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من موجوداته، اي نصيب كل واحدة من الموجودات من صافي الربح، حيث بلغت أعلى نسبه له سنة 2010 بنسبة 2.29% وهذا بسبب زيادة صافي الدخل الذي بلغ 40504293.94 دج، كما سجلنا اقل نسبة له وهي 0.94% في سنة 2008 وهذا راجع إلى تراجع صافي الدخل الذي بلغ 11489935.69 دج.

2.1.1.3 نسبة العائد على حقوق الملكية:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب العائد على حقوق الملكية للبنك خلال الفترة (2002-2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل2: تطور العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

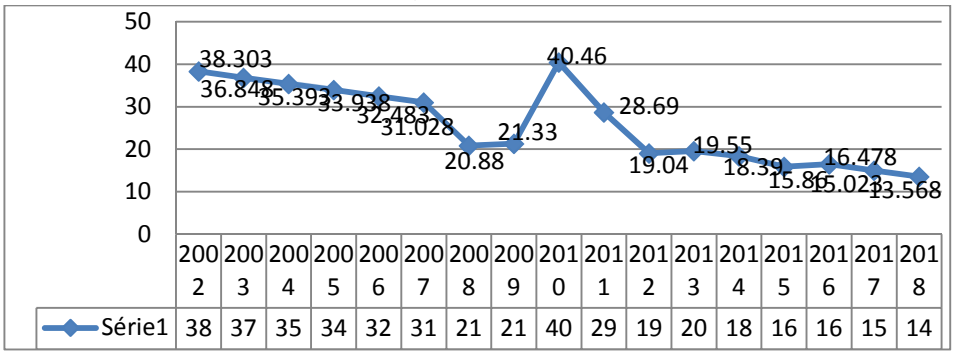

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel .

من خلال الأرقام يتضح لنا ان نسب العائد على حقوق الملكية بين الارتفاع والانخفاض اذ سجلت اعلى نسبة له 40.46 % وهي في سنة 2010، و هذا ما يعكس قدرة البنك على استخدام حقوق المساهمين في استخداماته لكن في سنة 2018 سجلنا اقل نسبة وهي 13.568 % وهذا نتيجة لعدم حسن استخدام البنك للموجودات المتوفرة لديه، و هذا ما يعكس التذبذب في قدرة البنك على اتخاذ قراراته الاستثمارية.

3.1.1.3العائد على هامش الربح:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب العائد على هامش الربح للبنك خلال الفترة (2002 -2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 3: تطور هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

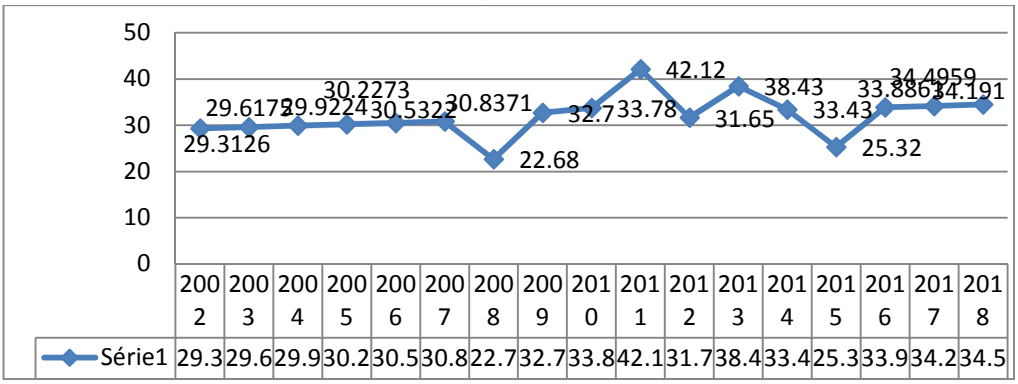

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الأرقام و النسب المتوصل اليها يتضح لنا ان نسب هامش الربح في البنك في تزايد مستمر، حيث بلغت اعلى نسبة له سنة 2011 وهي 42.12 % و هذا بسبب نمو صافي الدخل السنوي الذي بلغ 40504293.94 دج كما سجل سنة 2008 وهي 22.68 %وهي تمثل أقل أو ادنى نسبة و هذا راجع إلى انخفاض لصافي الدخل السنوي الذي بلغ 11489935.69 دج.

2.3. تحليل تطورات مؤشرات الاداء المالي لبنك البركة

1.2.3 حساب مؤشرات العائد لبنك البركة:

1.1.2.3 مؤشر العائد على حقوق الملكية:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب العائد على حقوق الملكية للبنك خلال الفترة (2002-2018) (التقارير السنوية لبنك البركة (2002_2018)) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 4: تطور العائد على حقوق الملكية لبنك البركة خلال الفترة (2002-2018)

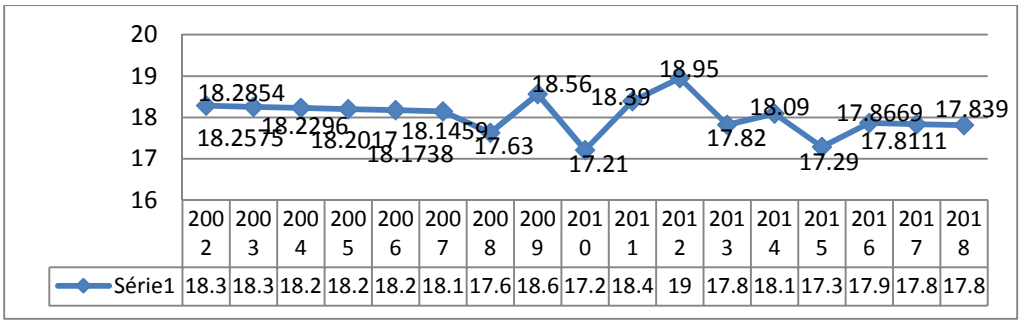

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

حسب المعطيات المتوصل اليها، يتبين لنا ان نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر، حيث قدرت اعلى نسبة سنة 2012 وهي 19 % ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع في نمو صافي الربح على حقوق الملكية و هذا ما يدل على حسن استخدام البنك لموجوداته، أما اقل نسبة و هي 17.21 % و التي سجلت سنة 2010 وهذا ما أدى به انخفاض صافي الربح على حقوق الملكية.

2.1.2.3 مؤشر العائد على الأصول:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب العائد الأصول للبنك خلال الفترة (2002 -2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 5: تطور العائد على الاصول لبنك البركة خلال الفترة (2002-2018)

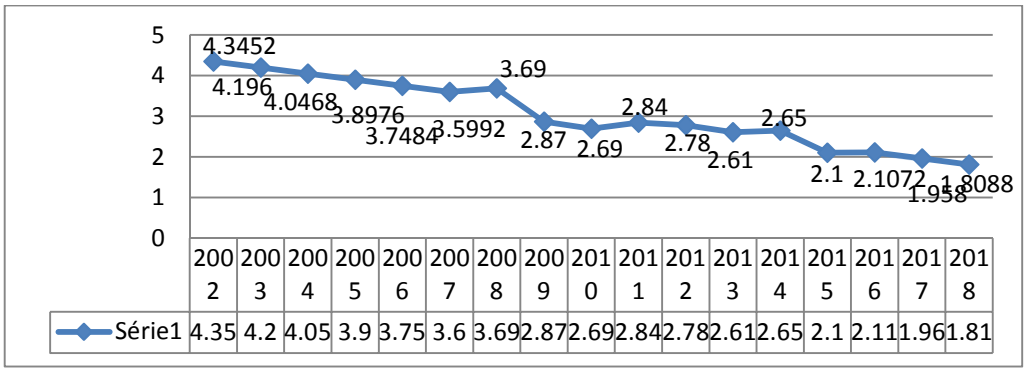

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال النتائج المتوصل اليها يتبين لنا أن معدلات الأصول لبنك البركة ومن خلال النسب كانت جيدة، حيث بلغت اعلى نسبته له 4.345% سنة 2002 وهذا راجع إلى الزيادة في صافي الدخل بسبب معلات الأصول للبنك، وكذلك بلغت نسبته سنة 2008 3.69% وهذا راجع كذلك الى الزيادة في صافي الدخل، أما في سنة 2015 فقد بلغت 2.10% ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض في صافي الدخل بسبب الزيادة في معدلات الأصول، كما سجل أقل نسبة مقدرة بـ1.809% سنة 2018 راجع ذلك كذلك الى الانخفاض في صافي الدخل بسبب الزيادة في معدلات الفائدة.

3.1.2.3 العائد على هامش الربح:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب العائد على هامش الربح للبنك خلال الفترة (2002 -2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 6: تطور العائد على هامش الربح لبنك البركة خلال الفترة (2002-2018)

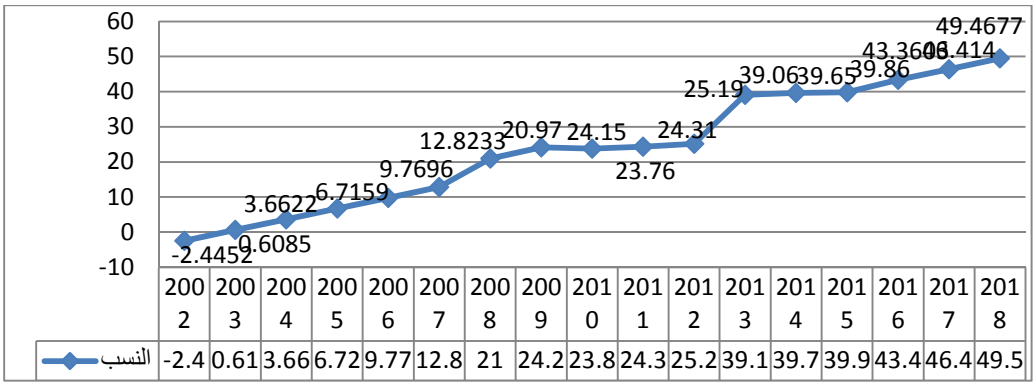

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال النتائج المتوصل اليها يتبن لنا ان نسب هامش الربح لبنك البركة اختلفت من سنة الى اخرى وقد ارتفعت بشكل كبير في سنة 2014 حيث بلغت 39.65 % وبأعلى نسبة 49.47% سنة 2018 ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع صافي دخل إيرادات البنك، كما سجلت اقل نسبت له سنة 2008 التي بلغت 20.97 % وبأقل نسبة من ذلك سنة 2003 مقدرة بـ 0.609 % وذلك بسبب انخفاض في صافي إيرادات البنك.

4. تحليل مؤشرات المخاطرة لبنك الوطني الجزائري

1.4حساب مؤشرات المخاطرة لبنك الوطني الجزائري.

1.1.4مؤشر مخاطرة راس المال:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب مخاطر رأس المال للبنك خلال الفترة(2002 – 2018) (التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2002_2018)) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 7: تطور مخاطر راس المال للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

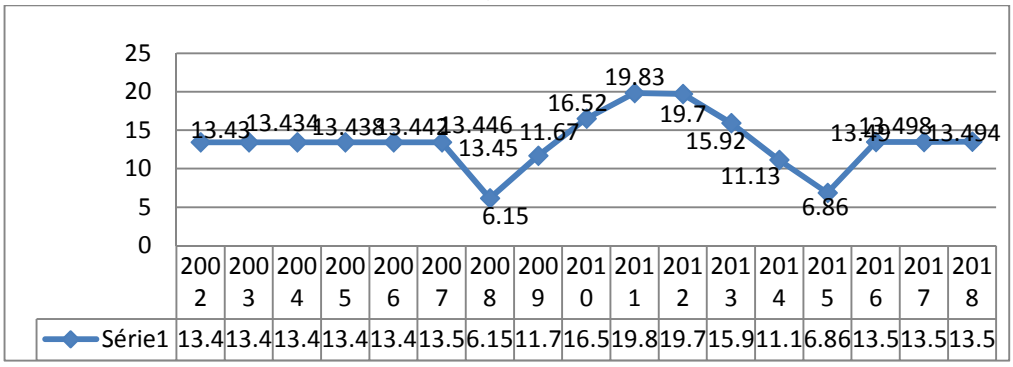

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الأرقام المتوصل اليها نلاحظ ان نسب مؤشر مخاطر راس المال منخفضة، حيث بلغت اعلى نسبة 19.83 % سنة 2011 ويرجع السبب إلى ان بنك يتعامل بحقوق الملكية وحجم الأصول بصورة اكبر من الأموال المودعة من الغير في نشاطاته المصرفية ، أما أقل نسبة والتي سجلت سنة 2008 وهي 6.15 % وهذا راجع إلى ان البنك يتعامل بحقوق الملكية بصورة اقل من حقوق الملكية لديه.

2.1.4 مخاطر الائتمان:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البنك الجزائري تم تقدير نسب مخاطر الائتمان للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كم هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 8: تطور مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

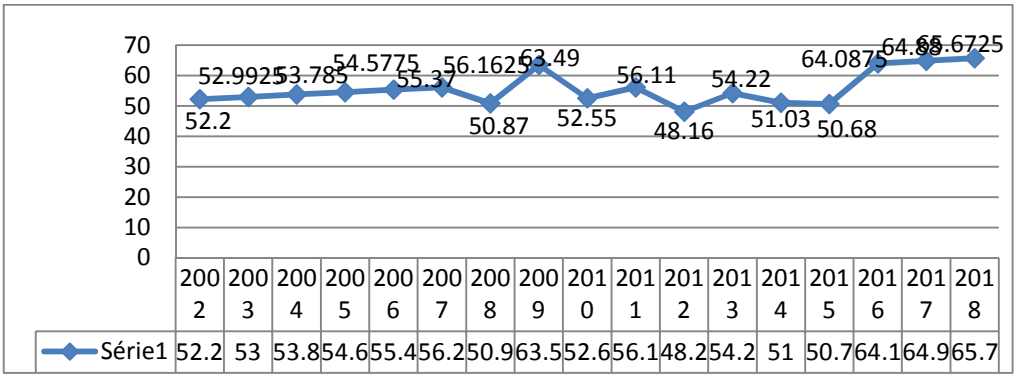

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الأرقام المتوصل اليها نلاحظ ان مخاطر الائتمان في تذبذب مستمر وهي عالية جيدا، حيث سجل أعلى نسبة له مقدرة بـ 65.673 % سنة 2 وهذا بسبب لارتفاع مخصصات خسائر القروض الممنوحة وسياسة الائتمانية التي يعتمدها البنك في منح القروض، أما في سنة 2012 أقل نسبة مقدرة بـ 48.16% وهذا بسبب إلى الانخفاض في مخصصات خسائر القروض لدى البنك وعدم التوسع في منح القروض.

3.1.4مخاطر السيولة:

اعتماد على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب مخاطر السيولة للبنك خلال الفترة (2002– 2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل9: تطور مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

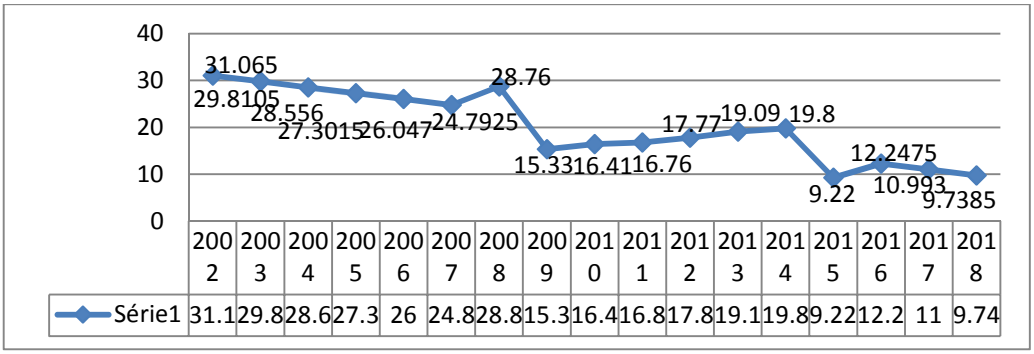

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من النتائج الموضحة في نلاحظ ان البنك يعاني من ارتفاع ضئيل في مؤشر مخاطر السيولة، حيث سجلت اعلى نسبة له سنة 2002 وهي 31.065 % وذلك يرجع إلى ان البنك يحافظ على سيولة نقدية اقل مقارنة بالسيولة شبه النقدية في صورة أصول يصعب تحويلها بسهولة، وهذا ما يجعله قادر على تلبية احتياجاته عند الطلب على النقد، ما في سنة 2015 فقد سجلت اقل نسبة له والتي بلغت 9.2% وهذا بسبب عدم الاحتفاظ بالسيولة لدى البنك مما يجعله غير قادر على تلبية الاحتياجات من الطلب على النقد.

4.1.4مخاطر أسعار الفائدة:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب مخاطر أسعار الفائدة للبنك خلال الفترة (2002- 2018) كم هو موضح في الجدول التالي:

الشكل10: تطور مخاطر أسعار الفائدة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018)

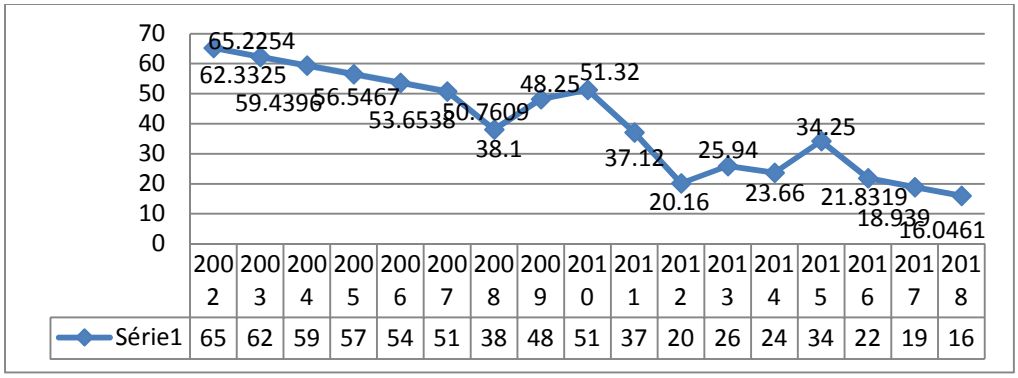

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال المعطيات نلاحظ أن البنك يعاني من ارتفاع خفيف في مؤشر مخاطر أسعار الفائدة، حيث سجلت اعلى نسبة له 65.23 % سنة 2002 وهذا ما يجعل أصول البنك تتأثر بصورة كبيرة في حال

تغير سعر الفائدة، أي تفقد جزء من قيمة أصول البنك، كما سجلنا اقل نسبة 16.05 % سنة 2018 وهذا ما يجعل أصول البنك لا تتأثر بصورة كبيرة.

2.4. تحليل مؤشرات المخاطرة لبنك البركة

1.2.4 حساب مؤشر المخاطرة لبنك البركة.

1.1.2.4 مؤشر مخاطر رأس المال:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب مخاطر رأس المال للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) (التقارير السنوية لبنك البركة (2002_2018)) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل11: تطور مخاطر راس المال لبنك البركة خلال الفترة (2002-2018)

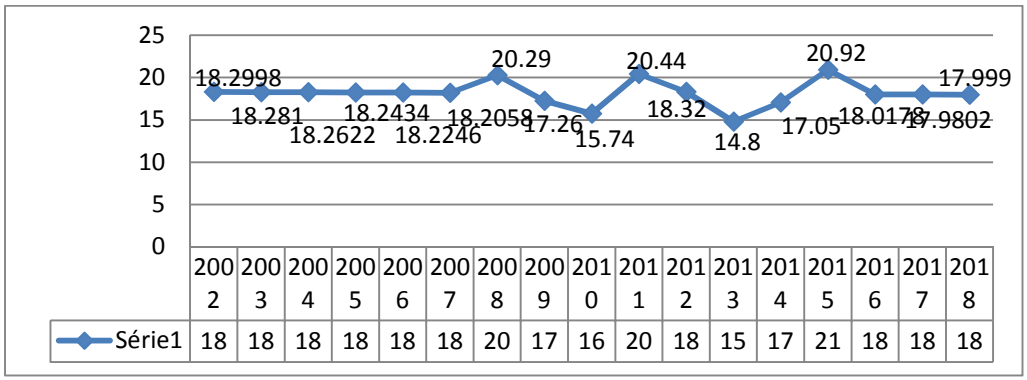

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الأرقام المتوصل اليها نلاحظ ان نسب مؤشر مخاطر رأس المال اقل تذبذب وتميل نحو الانخفاض، حيث سجلت اعلى نسبة لها سنة 2015 نسبة 20.95 %ويرجع السبب في ذلك لكون حقوق الملكية اقل في البنك مقارنة مع اموال الغير المودعين التي يعتمد عليها البنك في تمويل نشاطاته وهذا يدل على قدرة البنك في تكوين احتياطي، كما بلغت اقل نسبة له سنة 2013 نسبة 14.80% وهذا يدل على ان البنك قادر على تكوين احتياطي لواجهة مخاطر راس المال.

بنك البركة يعتبر أقل تذبذبا ويميل نحو الانخفاض في حين أن البنك الوطني الجزائري يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

2.1.2.4 مؤشر مخاطر الائتمان:

اعتمادا عللا التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب مخاطر الائتمان للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل12: تطور مخاطر الائتمان لبنك البركة خلال الفترة (2002-2018)

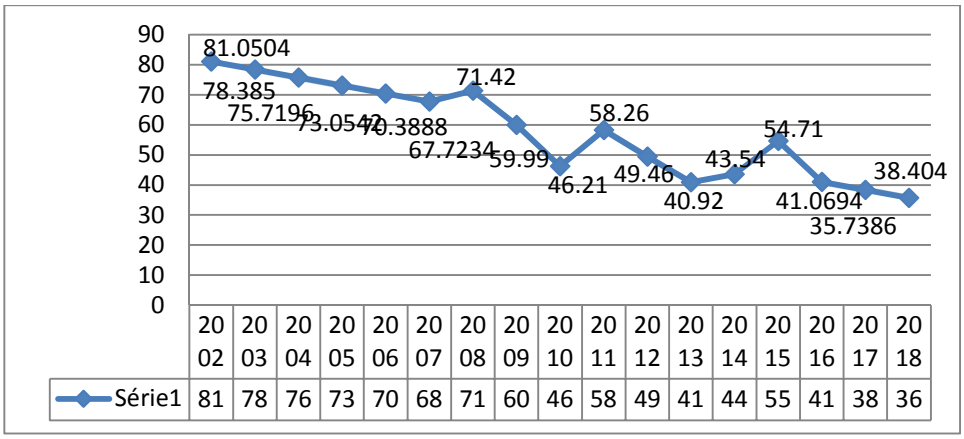

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الأرقام الموضحة نلاحظ ان بنك البركة يعاني من ارتفاع في مؤشر مخاطر الائتمان كما سجل اعلى نسبة له سنة 2002 والتي قدرت ب 81.05 % وذلك لارتفاع مخصصات خسائر القروض الممنوحة، ويرجع السبب الى سياسة البنك الائتمانية التي تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، أما اقل نسبة لها فقد قدرت ب 35.74 % سنة 2018 وذلك بسبب تراجع في منح الائتمان و انخفاض مخصصات خسائر القروض في البنك.

3.1.2.4مؤشر مخاطر السيولة:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب مخاطر السيولة للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 13: تطور مخاطر السيولة لبنك البركة خلال الفترة (2002-2018)

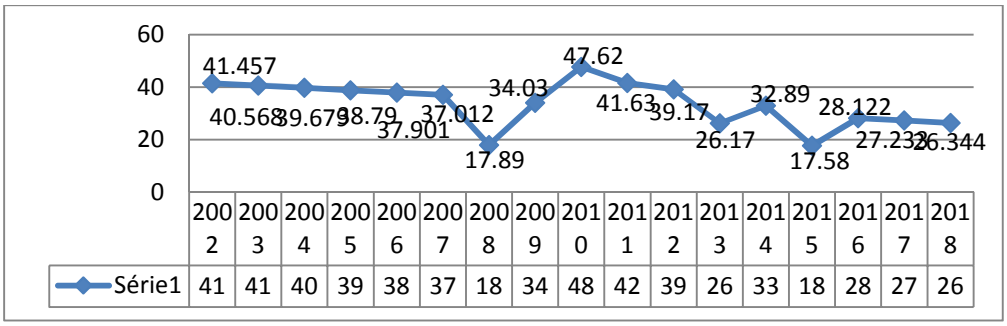

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال النتائج المتوصل اليها فان بنك البركة يعاني من ارتفاع في مخاطر السيولة، كما سجلت اعلى نسبته له 47.62 % سنة 2010 وهذا ما يجعله قادر على تلبية احتياجات عند الطلب على النقد،

ويرجع السبب في ذلك لكون بنك البركة يحافظ على فائض من السيولة بشكل أصول نقدية وهو ما يزيد من درجة المخاطرة ، كما سجلت اقل نسبة له 17.58% سنة 2015 وذلك بسبب احتفاظ البنك بنسبة سيولة اقل وهذا ما يجعله غير قادر على تلبية احتياجات من النقد.

4.1.2.4مؤشر مخاطر أسعار الفائدة:

اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة تم تقدير نسب مخاطر أسعار الفائدة للبنك خلال الفترة (2002–2018) كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل14: تطور مخاطر أسعار الفائدة لبنك البركة خلال الفترة (2002–2018)

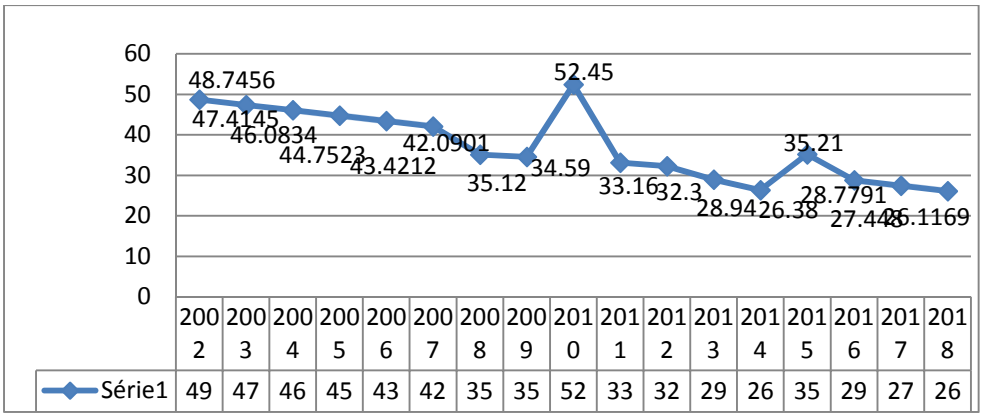

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الأرقام المتوصل اليها نلاحظ ان مخاطر أسعار الفائدة مرتفع وهذا يدل على ان البنك غير قادر على مواجهة تقلبات أسعار الصرف، الأمر الذي يجعله يفقد جزء من قيمة أصوله في حال تغير أسعار الفائدة، كما سجلت اعلى نسبة له 52.45 % سنة 2010 وادنى قيمة له سنة 2018 بنسبة 26.12%.

5.تحليل النتائج

1.5 المقارنة بين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

سنتناول أهم الفروقات التي استنتجناها من خلال عملية تقييم أداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

1.1.5المقارنة من حيث مؤشرات العائد:

العائد على حقوق الملكية:

- ✓ البنك الوطني الجزائري معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2018 قدر بـ 13.6 % وهذا نتيجة لعدم حسن استخدام البنك للموجودات المتوفرة لديه، و هذا ما يعكس التذبذب في قدرة البنك

على اتخاذ قراراته الاستثمارية وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببنك البركة الذي حقق 17.8 %، أما في سنة 2010 نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري حقق أعلى نسبة قدرت بـ 40.5 % لتشهد انخفاضا كبيرا في سنة 2018 قدرت بـ 13. %وهي أدنى نسبة يحققها خلال فترة الدراسة.

العائد على الأصول:

- ✓ معدلات العائد على الأصول في بنك البركة مرتفعة عن البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة، فقد حقق البنكين أعلى معدل لهما في سنة 2010 بنسبة 2.29% للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة سنة 2012 بنسبة 19 %، ثم لوحظ بعد ذلك تراجعا تدريجيا في معدلات العائد على الأصول في كلا البنكين وفي نفس الاتجاه، لذلك يمكن القول أن بنك البركة أكثر تحكما ومراقبة لتكاليف نشاطه مقارنة ببنك الوطني الجزائري، وقد يعود ذلك لقلة الفروع والوكالات أي نقص وقلة حجم النشاط، وبالتالي انخفاض في مستوى التكاليف الثابتة.

العائد على هامش الربح:

- ✓ البنوك التقليدية افضل من البنوك الاسلامية من حيث الإيرادات التي تحصل عليها.

2.1.5المقارنة من حيث مؤشرات المخاطرة:

مؤشر مخاطرة راس المال:

- ✓ البنوك التقليدية اقل مخاطرة من البنوك الإسلامية من حيث مخاطر راس المال ويرجع ذلك لكون البنوك الإسلامية تتعامل بأموال حقوق الملكية أكثر من أموال غير المودعين.
- ✓ بنك البركة يعتبر أقل تذبذبا ويميل نحو الانخفاض في حين أن البنك الوطني الجزائري يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض.
- ✓ يعتبر بنك الوطني الجزائري الأكبر من حيث نسبة مخاطر رأس المال وتميل هذه الاخيرة بين الارتفاع خلال الفترة 2009-2012 ثم العودة للانخفاض خلال الفترة 2013-2018، في حين أن البنك الوطني الجزائري يعتبر في الانخفاض خلال الفترة 2014-2015 أين شهدت النسبة تغير في الاتجاه نحو الارتفاع
- ✓ نستنتج أن بنك البركة الجزائري يعتمد على الغير أكثر من حقوق الملكية في نشاطاته المصرفية، الأمر الذي يزيد من درجة المخاطرة في عمليات إرضاء المضاربين(المودعين) كمضارب يقدم أكبر عائد وليس كضامن للأموال فقط.

مؤشر الائتمان:

- ✓ ان البنوك الإسلامية تتعرض الى مخاطر الائتمان نتيجة التوسع في تقديم التمويلات والاستثمار ات عكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالقروض .
- ✓ تعتبر مخاطر الائتمان في بنك البركة مرتفعة خلال الفترة 2015 الى 54.7% ليعاود الانخفاض الى 35.7 سنة 2018، أما البنك الوطني الجزائري فإنه شهد قيم مرتفعة خلال الفترة 2002-

2009 ، أما بنك البركة فإنه يعاني خلال الفترة 2002-2008 من ارتفاع في نسبة المخاطر الائتمانية لارتفاع مخصصات الخسائر للقروض الممنوحة، ولكن سرعان ما تدارك الوضع خلال الفترة 2013-2015 الى معدلات متقاربة، وقد تعود هذه النتيجة لكون بنك البركة كان يعتمد على سياسة ائتمانية توسعية مقارنة بغيره من البنوك، ومنه نستنتج أن البنك الاسلامي يتعرض لمخاطر ائتمان أكبر كلما توسع في تقديم الخدمات.

مخاطر السيولة:

- ✓ تعاني البنوك الإسلامية من ارتفاع في مخاطر السيولة نتيجة لاحتفاظها بقدر عال من الموجودات على شكل أصول نقدية مقارنة بالأصول الشبه نقدية التي يصعب تحويلها إلى سيولة عكس البنوك التقليدية التي تكون أقل مخاطرة.
- ✓ نستنتج أن المصارف الاسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر السيولة، مما يؤدي بها إلى أن تحتفظ بقدر عالي من الموجودات النقدية وغير النقدية، الأمر الذي يرفع من تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الأموال.

مخاطر سعر الفائدة:

- ✓ تعاني البنوك التقليدية من مخاطر سعر الفائدة وهذا ما يجعها تفقد جزء من قيمة أصولها في حال تغير أسعار الصرف عكس البنوك الاسلامية التي تكون اقل مخاطرة.

6. الخاتمة:

من خلال الدراسة التطبيقية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والمقارنة في ما بينها وذلك باستخدام مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة يتضح لنا ان البنوك التقليدية اكثر ربحية من البنوك الإسلامية وذلك حسب مؤشرات العائد وأقل مخاطرة حسب مؤشرات المخاطرة، أما البنوك الإسلامية فهي اقل ربحية وذلك حسب مؤشرات العائد واكثر مخاطرة من ناحية مؤشرات المخاطرة، وذلك راجع إلى طبيعة وأسس عمل كل بنك وقوانين والنظم التي تحكم كل نوع من البنوك. مما يؤكد على أن البنوك التقليدية أكثر كفاءة مقارنة والبنوك الاسلامية.

ويمكن ارجاع أسباب عدم الكفاءة لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في نظرنا الى مجموعة من الأسباب منها:

1- حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، فإذا كان ظهور البنوك الاسلامية يعود الى الربع الاخير من القرن العشرين فإن تجربة البنوك التقليدية تمتد الى عدة قرون.

2- البنوك الاسلامية تعمل في مجال التمويل بالمضاربة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية بدلا من التمويل بنمط المرابحة، لكن بالنظر الى الواقع نجد أن البنوك الاسلامية نتيجة تأثرها بالبنوك التقليدية اتجهت الى تفضيل نمط المرابحة على حساب نمط المشاركة والمضاربة بالرغم

من أن نمط المضاربة والمرابحة أفضل بكثير من نمط المرابحة فهو يستند على مبدأ الملكية والانتاج في حين أن المرابحة تقتصر على التمويل مقابل عائد وهذا يقترب من نمط التمويل الذي تتبعه البنوك التقليدية.

3- البنوك الإسلامية أكثر مخاطرة من البنوك الإسلامية من حيث مخاطر راس المال، لأنها تتعامل بأموال حقوق الملكية أكثر من أموال غير المودعين.

4- ان البنوك الإسلامية تتعرض الى مخاطر الائتمان نتيجة التوسع في تقديم التمويلات والاستثمارات عكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالقروض .

5- البنوك الإسلامية تعاني من ارتفاع في مخاطر السيولة نتيجة لاحتفاظها بقدر عال من الموجودات على شكل أصول نقدية مقارنة بالأصول الشبه نقدية التي يصعب تحويلها إلى سيولة عكس البنوك التقليدية التي تكون أقل مخاطرة.

ولكن رغم ذلك تبقى البنوك الاسلامية لها أفضلية وميزة مقارنة مع البنوك التقليدية تتمثل في ان البنوك الإسلامية افضل كفاءة من حيث استخدام أصول البنك في تحقيق الربح مقارنة البنوك التقليدية، كذلك البنوك الاسلامية اقل مخاطرة من البنوك التقليدية التي تعاني من مخاطر سعر الفائدة وهذا ما يجعها تفقد جزء من قيمة أصولها في حال تغير أسعار الصرف. لذلك ينبغي على البنوك الاسلامية اذا أرادت المنافسة أن تعمل على التوسع وزيادة حجم نشاطها البنكي عن طريق مثلا تركيز نشاطها في صيغة التمويل بالمضاربة والمشاركة بدلا من صيغة المرابحة، والعمل على تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديد منها.

7. قائمة المراجع:

- التجاني، الهام شعوبي.(2015). "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005–2011." *مجلة أبحاث اقتصادية*، جوان، 2015: 34.
- "التقارير السنوية لبنك البركة." الجزائر، (2002_2018).
- "التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري." الجزائر، (2002_2018).
- بوزيدي، لمجد وعيشوش، رياض.(2017). "دور تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال
- جمعان نجاة.(2017). "مدخل معاصر في الادارة المالية، الطبعة الثالثة، صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع
- حميدي، اسعد .(2013). *ادارة المصارف التجارية*. المجلد 1. الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع.
- دريد كامل الشبيب.(2007). *مقدمة في الادارة المالية المعاصرة*. المجلد 1. عمان: دار الميسرة.

- روزة، دحماني ووردة زرماني.(2016). "إدارة مخاطر صيغة المرابحة في المصارف الاسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- السوق، ريما.(2017). "أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة العث، العدد 27.
- الشمري، صادق راشد.(2009). *إدارة المصارف*. المجلد 1. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- صالح عدي فاضل علاء.(2012). "تقييم أداء شركات عراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية." *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 2012: 149.
- طارق الله خان وأحمد حبيب.(2003). *إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، الأصل باللغة الانجليزية، ترجمة: بابكر أحمد، رضا سعد الله، البنك الاسلامي للتنمية*. تحرير المملكة العربية السعودية. المجلد 1. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- حماد عبد العال، طارق.(2003). *إدارة المخاطر(أفراد إدارات شركات بنوك)*. مصر: الدار الجامعية.
- —. *تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001.
- —. *تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001
- عامر عبدالله.(2015). *التحليل والتخطيط المالي المتقدم*. المجلد 1. عمان: دار البداية، 2015.
- عبد الناصر براني أبو شهد.(2013). *إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية*. المجلد 1. دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013.
- القريشي، عبد الله علي ، والمقديشي، علي حسين.(2019). "استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل أثر إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2019.
- قدي، عبد المجيد، بلقصور روقية.(2017)."تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 2009–2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- قريشي، محمد الجموعي.(2004). "تقييم أداء المؤسسات المصرفية–دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000." *مجلة الباحث جماعة ورقلة*، 2004: 90–91.
- سلطان، محمد سعيد أنور.(2005). *إدارة البنوك*. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2005.
- الهندي، منير ابراهيم.(1997). *إدارة البنوك التجارية*. المجلد 3. مصر: المكتب العربي الحديث.

- نجار، حياة.(2014). "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- نعيمة ، خضراوي.(2009). "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،.
- جبر، هشام. *إدارة المصارف*.(2007).مصر: الشركة العربية لسويف والنوريدات.
- A.A Almazari .(2011)."Financial Performance Evaluation of Some Selected Jordanian Commercial Banks تحرير ".International Research . *Journal of Financial and Economics 68*.50 :،
- Abusharbe mohamed T.(2014)."Credit Risks and Profitability of Islamic Banks: Evidence from Indonesia.
- Asadulla Muhammd.(2017). "Determinants Of Profitability Of Islamic Banks Of pakistan-A CaseStuday On Pakisten's Islamic Banking Sector, Dubai
- Bill.Rees.(1990). *Financial Analysisl* تحرير .prentice Hall Internationa . New Yorak: Hertfordshire.
- Ch moyer, J. Mcguigan, R. Rao.(2007). *Fundnamentals of Contemporary Financial Managemement.* Édité par Westen. USA: Thomson South.